

إطار تقييم جودة البيانات، يوليو 2003



صندوق النقد الدولي

إدارة الإحصاءات

إطار تقييم جودة البيانات
لأغراض مؤشر أسعار المنتجين

**Data Quality Assessment Framework (DQAF)
for the
Producer Price Index**

مسؤول الاتصال في صندوق النقد الدولي بشأن هذا الإطار:

قسم القطاع الحقيقي

صندوق النقد الدولي

700 19th Street N. W.

Washington, D.C. 20431

فاكس: (202) 623-6028

بريد إلكتروني: realsta@imf.org

ج	مقدمة	
ج	ألف- الغرض من الإطار	
ج	باء- هيكل الإطار	
د	جيم- محتوى الإطار	
1	صفر- الشروط الأساسية للجودة	
1	صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية	
4	صفر-2 الموارد	
6	صفر-3 الصلة	
7	صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة	
9	1- ضمانات الموضوعية	
9	1-1 الكفاءة المهنية	
11	2-1 الشفافية	
13	3-1 المعايير الأخلاقية	
14	2- سلامة المنهجية	
14	1-2 المفاهيم والتعاريف	
16	2-2 النطاق	
18	3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي	
19	4-2 أساس التقييد	
20	3- الدقة والموثوقية	
20	1-3 البيانات المصدرية	
24	2-3 تقييم البيانات المصدرية	
25	3-3 الأساليب الإحصائية	
29	4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها	
30	5-3 دراسة التعديلات	
31	4- المنفعة	
31	1-4 الدورية والحدثة	
32	2-4 الاتساق	
33	3-4 سياسة وممارسات التعديل	
34	5- سهولة الاطلاع	
34	1-5 سهولة الاطلاع على البيانات	
36	2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية	
37	3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين	
	إطار	
ز	ألف- الهيكل متدرج المستويات لإطار تقييم جودة البيانات	

إطار تقييم جودة البيانات لأغراض مؤشر أسعار المنتجين

مقدمة

ألف- الغرض من الإطار

أهم أغراض هذا الإطار هو تقديم هيكل مرن لتقييم مؤشر أسعار المنتجين (التي يشار إليها في الإطار بالإحصاءات أو المؤشر) تقيماً كيفياً.

ويمكن استخدام هذا الإطار في سياقات مختلفة، منها:

- المراجعات التي تجرى في سياق أعمال الصندوق القطرية، مثل وحدة البيانات النموذجية لتقارير صندوق النقد الدولي المعنية بمراجعة المعايير والمواثيق (ROSCs) والمساعدة الفنية والرقابة؛
- التقييمات الذاتية التي تجريها المكاتب الإحصائية الوطنية والبنوك المركزية وغيرها من الأجهزة المنتجة للبيانات؛
- التقييمات التي تجريها فئات أخرى من مستخدمي البيانات، من أمثال الأطراف المشاركة في السوق المالية.

باء- هيكل الإطار

يقدم إطار تقييم جودة البيانات تغطية شاملة لمختلف جوانب جودة جمع البيانات ومعالجتها ونشرها. ويأخذ الإطار من حيث تنظيمه شكل هيكل متدرج ينطلق من التفاصيل المجردة/العامة إلى التفاصيل الملموسة/المحددة.

ويغطي المستوى الأول الشروط الأساسية للجودة وأبعادها الخمسة: ضمانات الموضوعية، وسلامة المنهجية، والدقة والموثوقية، والمنفعة، وسهولة الاطلاع. ويتفرع كل واحد من هذه الشروط الأساسية والأبعاد الخمسة إلى عناصر (مستوى الرقمين) ومؤشرات (مستوى الثلاثة أرقام).¹

وفي المستوى التالي، يجري تناول القضايا المحورية التي تختص بإعداد مؤشر أسعار المنتجين. وتحت كل قضية محورية، ترد نقاط أساسية تعرف جوانب الجودة التي قد ينظر فيها عند تناول القضايا المحورية. والقصد من النقاط الأساسية أن تكون إرشادية وليست مستفيضة.

ويقدم الإطار "ألف" صورة للهيكل المتدرج المستخدم في هذا الإطار.

جيم- محتوى الإطار

يرد أدناه وصف للعناصر والمؤشرات ضمن الأبعاد الخاصة بكل منها.

صفر- الشروط الأساسية للجودة: على الرغم من أن هذه الشروط ليست في ذاتها بُعداً من أبعاد الجودة، فإن هذه المجموعة من "مؤشرات الجودة" تنطوي على عناصر ومؤشرات لها دور بالغ الأهمية كشروط أساسية

¹ تشبع المستويات الثلاثة الأولى في الأطر الأخرى لتقييم جودة البيانات التي وضعت لتقييم مجموعات البيانات. وقد استخدم هذا التصميم لكي يضمن التقييم الموحد والمنهجي لجميع مجموعات البيانات. وقد تم حتى الآن إعداد أطر إحصاءات الحسابات القومية، ومؤشر أسعار المستهلكين، ومؤشر أسعار المنتجين، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية، ومؤشر أسعار المنتجين، وإحصاءات فقر الدخل.

– أو شروط مؤسسية مسبقة – لجودة الإحصاءات. ويلاحظ أن التركيز يكون على الجهاز ذاته، كأن يكون أحد مكاتب الإحصاءات الوطنية أو البنوك المركزية أو الوزارات/الدوائر. وتغطي هذه الشروط الأساسية العناصر التالية:

- صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية
- صفر-2 الموارد المتاحة للبرنامج الإحصائي
- صفر-3 الصلة
- صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة.

1- ضمانات الموضوعية: يتعلق هذا البعد بالتقيد بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات وإعدادها ونشرها. ويتضمن هذا البعد الترتيبات المؤسسية التي تضمن الكفاءة المهنية في مجال السياسات والممارسات الإحصائية، والشفافية، والمعايير الأخلاقية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد من أبعاد الجودة هي كما يلي:

- 1-1 الكفاءة المهنية
- 2-1 الشفافية
- 3-1 المعايير الأخلاقية.

2- سلامة المنهجية: يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن الأساس المنهجي لإنتاج الإحصاءات يتعين أن يكون سليماً، وأن هذا يمكن تحقيقه باتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً. ويختص هذا البعد بالضرورة بمجموعات بيانات محددة، مما يعكس وجود منهجيات تختلف باختلاف مجموعات البيانات. وينطوي هذا البعد على أربعة عناصر كما يلي:

- 1-2 المفاهيم والتعاريف
- 2-2 النطاق
- 3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي
- 4-2 أساس القيد.

3- الدقة والموثوقية: يغطي هذا البعد الفكرة القائلة بأن المخرجات الإحصائية تصور بالقدر الكافي واقع الاقتصاد المعني. ويختص هذا البعد أيضاً ببيانات محددة، مما يعكس المصادر المستخدمة ومعالجتها. وتغطي العناصر الخمسة لهذا البعد ما يلي:

- 1-3 البيانات المصدرية
- 2-3 تقييم البيانات المصدرية
- 3-3 الأساليب الإحصائية
- 4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها
- 5-3 دراسة التعديلات.

4- المنفعة: يتصل هذا البعد بضرورة نشر الإحصاءات بوتيرة دورية ملائمة في الوقت المناسب، وكذلك اتساق البيانات داخل كل مجموعة بيانات ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى واتباع سياسة المراجعة الدورية. والعناصر الثلاثة لهذا البعد هي كما يلي:

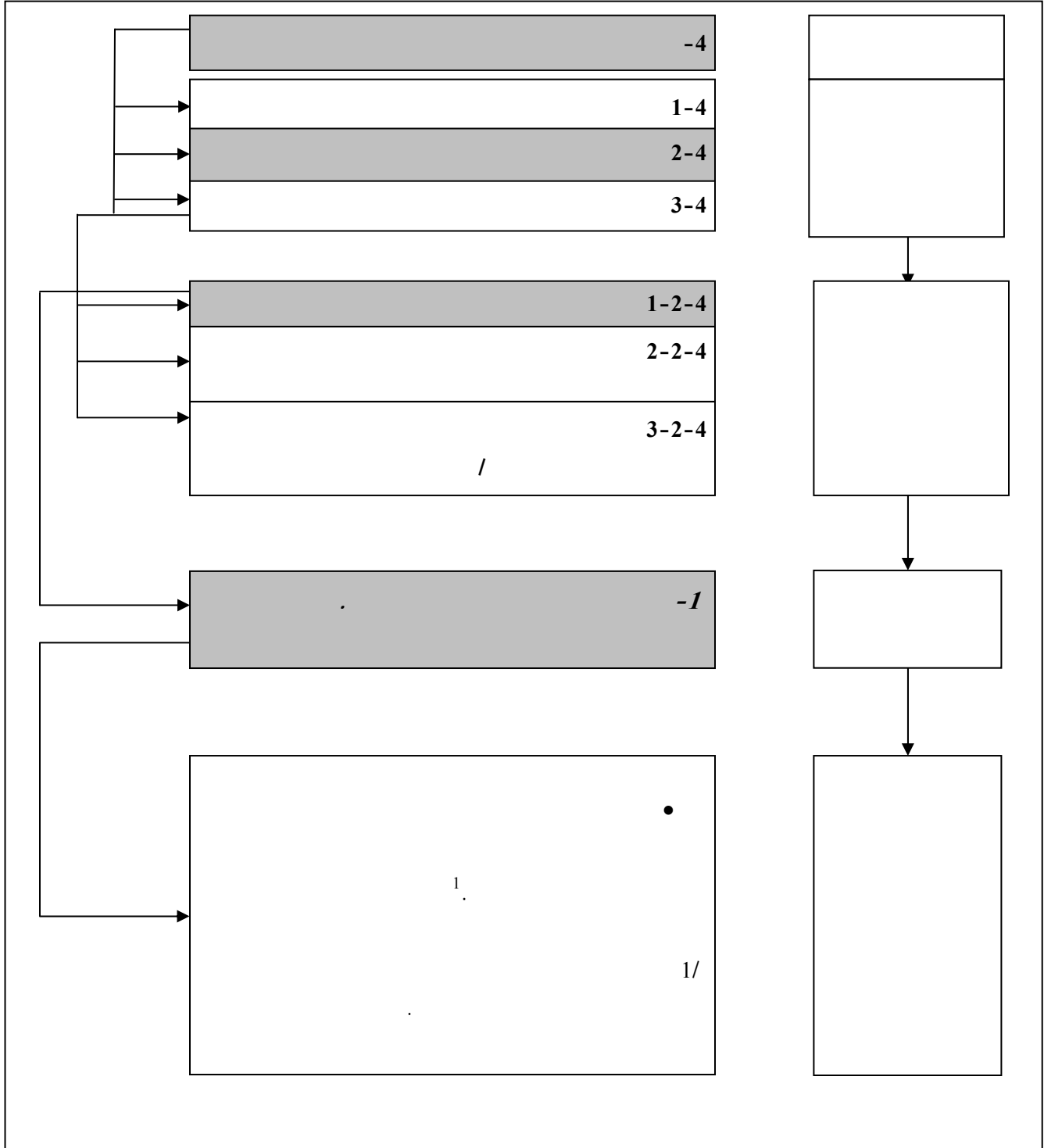
- 1-4 الدورية والحدثة
- 2-4 الاتساق
- 3-4 سياسة وممارسات التعديل.

5- سهولة الاطلاع: يتصل هذا البعد بضرورة عرض البيانات والبيانات الوصفية بطريقة واضحة ومفهومة وعلى أساس سهولة توافرها وحيادها، وأن تكون البيانات الوصفية حديثة وذات صلة، وكذلك إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة. ولهذا البعد ثلاثة عناصر هي كما يلي:

- 1-5 سهولة الاطلاع على البيانات
- 2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية
- 3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين.

الإطار ألف: الهيكل متدرج المستويات لإطار تقييم جودة البيانات لأغراض مؤشر أسعار المنتجين، يوليو 2003:
مثال

يوضح الشكل أدناه، باستخدام المنفعة كمثال على أحد أبعاد الجودة، كيفية تحديد الإطار لثلاثة عناصر تدل على الجودة. وضمن عنصر الاتساق، وهو أحد تلك العناصر، يحدد الإطار بعد ذلك ثلاثة مؤشرات. وعلى وجه التحديد، فإن القضايا المحورية لكل مؤشر تتم معالجتها من خلال نقاط أساسية قد ينظر فيها عند تحديد الجودة.



صفر- الشروط الأساسية للجودة

صفر-1 البيئة القانونية والمؤسسية
-وجود بيئة داعمة للإحصاءات.

صفر-1-1 التحديد الواضح لمسؤولية جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

1- النص الواضح على المسؤولية الأساسية عن جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

- وجود قانون مثل القانون الإحصائي أو أي نص رسمي آخر (مثلا، بروتوكول فيما بين الأجهزة أو مرسوم تنفيذي أو تشريع فوق القومي) يسند إلى جهازا واحد (أجهزة) المسؤولية الأساسية وكذلك السلطات المتعلقة بإعداد الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.
- اتساق ترتيبات العمل مع هذا التكليف بالمسؤولية.
- وجود ترتيبات لتشجيع اتساق الطرق والنتائج إذا كان هناك أكثر من جهاز منتج للبيانات يشترك في إنتاج أجزاء من الإحصاءات.
- النجاح في حل أو تسوية مسألة أوجه التعارض أو أوجه التعارض المحتملة بين السلطة القانونية التي يستند إليها إنتاج الإحصاءات من جانب والقوانين أو النصوص الأخرى (مثل قانون الاطلاع على المعلومات أو قوانين السرية المصرفية) من جانب آخر بدون إعاقة إنتاج البيانات بشكل مؤثر.

صفر-1-2 كفاية تبادل البيانات والتنسيق بين الأجهزة المنتجة لها.

1- وجود ترتيبات أو إجراءات لتيسير تبادل البيانات والتنسيق بين الجهاز (الأجهزة) المسند إليه (إليها) المسؤولية الأساسية لإعداد الإحصاءات وغيره من الأجهزة المنتجة للبيانات.

- وجود إجراءات لتحقيق تدفق البيانات المصدرية (البيانات الإدارية وبيانات المسوح أيضا على سبيل المثال) تدفقا فعالا في الوقت المناسب إلى الجهاز (الأجهزة) المنتجة للبيانات.
- الحفاظ على التواصل مع الأجهزة الأخرى المنتجة للبيانات (مثلا من خلال اجتماعات وحلقات تطبيقية دورية) لتعزيز الفهم السليم لشروط البيانات، وتفاذي ازدواج الجهود ومراعاة عبء الإبلاغ بالبيانات (مثلا من خلال مناقشة التغيرات التي تطرأ على العمليات الإدارية قبل أن تقع).

صفر-1-3 سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وقصر استخدامها على الأغراض الإحصائية.

1- ضمان الحفاظ على سرية البيانات الواردة من فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وإعلان هذا الضمان على نطاق واسع.

- وجود قانون أو نص رسمي آخر ينص على أن معاملة البيانات الفردية بسرية وعدم جواز الإفصاح عنها أو استخدامها لغير الأغراض الإحصائية إلا إذا كانت هناك موافقة كتابية على الإفصاح.

- إبلاغ الجهات المبلغة بالبيانات، في حالة المسوح والاستفسارات الإحصائية الأخرى، بحقوقها وواجباتها فيما يتعلق بتقديم المعلومات وبأن البيانات التي تقوم بإبلاغها سوف تستخدم بغرض إنتاج الإحصاءات.

2- وجود إجراءات لمنع الإفصاح عن بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ.

- وجود قواعد ولوائح تنظيمية لمنع الإفصاح تتضمن توقيع جزاءات على العاملين الذين يفصحون عن البيانات السرية.
 - قصر الاطلاع على البيانات الفردية على العاملين الذين يحتاجون تلك المعلومات لأداء مهامهم الإحصائية.
 - استخدام قواعد خاصة لتجميع البيانات لتفادي الإفصاح عن المتبقي عند نشر مجملات المسح أو أي بيانات سرية أخرى.
 - قيام العاملين بمراجعة جميع البيانات المعدة لكشف أي احتمال إفصاح غير مباشر عن بيانات فردية وتصميم الجداول والمخرجات بطريقة تمنع الإفصاح عن تلك البيانات.
 - حماية سرية البيانات الفردية (على سبيل المثال من خلال جعل كل السجلات غفلا من الأسماء أو التأكد من أن الاطلاع على البيانات تحكمه نصوص السرية) حيثما تكون سجلات الوحدات متاحة للاطلاع عليها (للأغراض البحثية مثلا).
 - الحفاظ على سرية البيانات بالطريقة المناسبة أثناء التخزين وأثناء عملية إعدام السجلات.
 - اتخاذ خطوات لتأمين مقار الأجهزة المنتجة للبيانات وشبكات الحاسب الآلي لديها لمنع الاطلاع على البيانات الفردية بدون تصريح.
- صفر-1-4 ضمان الإبلاغ الإحصائي من خلال التفويض القانوني و/أو التدابير التي تشجع الاستجابة عند طلب البيانات.**

1- وجود قانون أو نص رسمي آخر يقضي بالإبلاغ بالمعلومات اللازمة لإعداد الإحصاءات.

- تخويل الجهاز المنتج للبيانات السلطة القانونية لجمع البيانات المطلوبة لإعداد الإحصاءات.
- اتساق أنشطة جمع البيانات مع السلطة القانونية.
- فعالية الجزاءات التي تفرض لعدم الامتثال (بما في ذلك عدم دقة الإبلاغ) كأداة ردع، إذا كان الإبلاغ بالبيانات إجباريا، حتى إن لم تكن هناك حاجة للجوء إلى تلك الأحكام إلا نادرا.

2- وجود آليات أخرى للنص على الإبلاغ الملائم بالبيانات لإعداد الإحصاءات.

- نظر الأجهزة المنتجة للبيانات بعناية في عبء الإبلاغ (مثل الاجتهاد في اتباع وسائل بديلة للحصول على البيانات، ووضع الأسئلة بما يوافق مصطلحات الجهات القائمة بالإبلاغ ونظم إمساك السجلات لديها، وتوخي العناية في تصميم المسوح الجديدة، والمتابعة الدقيقة لعبء الإبلاغ، والتقييم الدوري للمسوح الحالية).
- قيام الأجهزة المنتجة للبيانات بتقديم المساعدة إلى الجهات المبلغة في استكمال النماذج وتقديمها (مثل إتاحة نقطة اتصال).
- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى ضمان تحقيق التعاون بخلق سمعة طيبة (مثلا عن طريق تسجيل شكاوى الجهات المبلغة ومعالجتها، وتحديد الغرض من جمع البيانات، والتعريف بالإجراءات المتخذة لتخفيف عبء الإبلاغ، وتعزيز الوعي بأهمية الإحصاءات ذات الجودة العالية، وتوفير البيانات للجهات المبلغة عند الطلب).

صفر-2 الموارد

-تناسب الموارد مع احتياجات البرامج الإحصائية.

صفر-2-1 تناسب الموارد البشرية والتسهيلات والموارد الحاسوبية والتمويل مع متطلبات البرامج الإحصائية.

1- كفاية الموارد البشرية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- كفاية عدد العاملين بشكل عام للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة مؤهلات العاملين للقيام بالمهام المطلوبة مع الحفاظ على مهاراتهم وتطويرها للقيام بتلك المهام.
- الاحتفاظ بمجموعة أساسية من العاملين الحاصلين على التدريب الكافي والحفاظ على معدل دوران معقول للعاملين.
- ملائمة مستويات الأجور لطبيعة العمل وتمتعها بميزة تنافسية في ظل ظروف الإدارة العامة في البلد المعني.

2- كفاية الموارد الحاسوبية المتاحة لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- تخصيص موارد كافية وبذل أقصى جهد بشكل عام لتحقيق استفادة كاملة من إمكانيات التكنولوجيا الحاسوبية الفعالة لإعداد السلاسل الإحصائية ونشرها.
- فعالية مجموعات برامج الكمبيوتر المستخدمة في إعداد السلاسل الإحصائية وتحليلها، وتحديث مجموعات البرامج تلك دوريا وتطويرها بشكل جيد للقيام بالمهام القائمة والمستجدة.
- توزيع الأجهزة بالشكل الملائم لتيسير كفاءة جمع البيانات ومعالجتها وإدارة قواعد البيانات.

- توفير الحماية الملائمة لأجهزة الحاسب الآلي، بسبل من بينها تقديم نظم دعم بديلة للطوارئ لاسترداد السلاسل والتحديثات الإحصائية في حالات الكوارث الطبيعية والحوادث وغيرها من الأحداث غير المعتادة.

3- كفاية التسهيلات المادية والموارد الأخرى للقيام بالمهام المطلوبة.

- توفير تجهيزات ملائمة للعمل في مباني المكاتب (مثل الإضاءة والتدفئة والتبريد).
- ملائمة الأثاث والمعدات المكتبية (مثل المكاتب والمقاعد وخزانات حفظ الملفات والهواتف والمعدات المرتبطة بها) للقيام بالمهام المطلوبة.
- ملائمة ترتيبات النقل (المخصصة لجمع البيانات على سبيل المثال).

4- كفاية التمويل المخصص لإعداد الإحصاءات للقيام بالمهام المطلوبة.

- التأكد بقدر معقول من توافر التمويل للاحتياجات المحددة للبرنامج الإحصائي.
- توفير معلومات واضحة من خلال ممارسات وضع الميزانية للسلطات التي تقوم بالتمويل (مثل عند مراجعة أولويات التحسينات أو الاستقطاعات أو الزيادة في عناصر معينة في البرامج).
- قابلية الأفق الزمني للتمويل للتخطيط لعمليات التطوير الإحصائي (مثل امتداده على فترة من سنتين إلى ثلاث سنوات).

صفر-2-2 تطبيق مقاييس تكفل كفاءة استخدام الموارد.

1- ضمان الإدارة لكفاءة استخدام الموارد.

- إجراء مراجعات دورية لأداء العاملين.
- السعي إلى تحقيق أوجه الكفاءة من خلال المراجعات الدورية لإجراءات عمل مثل السعي لتحقيق مردودية التكاليف في تصميم المسوح قياساً إلى الأهداف، وتشجيع اتساق المفاهيم والتصنيف وغيره من المنهجيات المستخدمة في مجموعات البيانات.
- سعي الأجهزة المنتجة للبيانات إلى الاستفادة عند الضرورة من مساعدة الخبراء الخارجيين لتقييم المنهجيات الإحصائية ونظم إعداد الإحصاءات.

2- تطبيق ممارسات لتحديد التكلفة ووضع الميزانيات وتوافر معلومات كافية من خلال تلك الممارسات للإدارة لاتخاذ القرارات الملائمة.

- القياس الدوري للموارد المستخدمة في إعداد الإحصاءات (تحديد التكلفة) ومقارنتها بالبرامج الإحصائية الأخرى.

- استخدم إجراءات وضع الميزانية للمساعدة على تخصيص الموارد.

صفر-3 الصلة

–الإحصاءات تغطي المعلومات المهمة عن المجال المعني.

- صفر- 1-3 مراقبة صلة الإحصاءات القائمة باحتياجات مستخدمي البيانات ومنفعتها العملية في الوفاء بها.

1- اتخاذ إجراءات محددة لضمان وفاء الإحصاءات الحالية باحتياجات مستخدمي البيانات.

- استشارة و/أو إحاطة مستخدمي البيانات علماً بجوانب محددة من البيانات الحالية (مثل فائدتها من حيث التفاصيل والدورية والحدثة) من خلال المسوح أو النشرات أو الحلقات الدراسية، مع السعي بجدية للحصول على ردود أفعالهم (مثلاً عن طريق توفير عنوان بريد إلكتروني).

2- وجود آليات لتحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.

- وجود عملية تشاور تتم على نحو منظم ودوري (على سبيل المثال، بين لجنة استشارية أو مجموعات عمل تمثل مستخدمي البيانات) والدوائر/الوزارات المسؤولة عن وضع السياسات وغيرها من مستخدمي البيانات الرئيسيين، بما في ذلك الأكاديميون والصحافة و/أو غيرهم من ممثلي القطاع الخاص، لمراجعة فائدة الإحصاءات الموجودة وتحديد احتياجات البيانات التي تنشأ مع الوقت.

- مشاركة الأجهزة المنتجة للبيانات بصورة منتظمة في الاجتماعات والحلقات الدراسية الإحصائية التي تنظمها المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات المهنية (مثل المعهد الإحصائي الدولي (ISI) والرابطة الدولية للإحصاءات الرسمية (IAOS)).

- قيام الأجهزة المنتجة للبيانات بدراسات للمساعدة على تحديد احتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت.

صفر-4 عناصر أخرى لإدارة الجودة

- الجودة هي حجر زاوية في العمل الإحصائي.

صفر-4-1 تطبيق عمليات تضمن التركيز على الجودة.

- 1- إقرار المنظمة بجميع وحداتها بأن الجودة تبني الثقة، ومن ثم فهي تمثل حجر زاوية في العمل الإحصائي.

- اهتمام الإدارة بجميع أبعاد جودة البيانات وتشجيعها للاهتمام المشترك بالجودة في جميع وحدات المنظمة (بتركيز بيان التعريف بمهمة الإدارة المعنية على أهمية الجودة وخضوع المديرين للمساءلة عن تحقيقها على سبيل المثال).

- تركيز برامج تدريب العاملين على أهمية الجودة وتوضيح كيفية تحقيقها للعاملين.

- توفير المنظمة لبنية تحتية للجودة بإدراك المفاضلات ووفورات الحجم والعلاقات المتبادلة بين مجموعات البيانات.

- قيام المنظمة بتطبيق عمليات أو أنشطة معترف بها خارجياً تركز على الجودة (مثل إدارة الجودة الشاملة، وشهادة أيزو 9000 (ISO 9000)، ومبادرات الجودة في إطار النظام الإحصائي الأوروبي، والتقييمات المستقلة).
- إتاحة المعلومات للجمهور بشأن التزام المنظمة بالجودة، بما في ذلك معلومات عن المفاضلات التي تؤثر على برنامج العمل الإحصائي.

صفر-4-2 تطبيق عمليات لمراقبة جودة البرنامج الإحصائي.

1- تطبيق إجراءات لتحقيق المراقبة والمراجعة النظامية للجودة.

- تطبيق عمليات المراقبة لاطلاع المديرين على تحقق الجودة في الأنشطة الإحصائية القائمة (على سبيل المثال، معدلات الاستجابة ومعدلات مراجعة البيانات، وتاريخ التعديل، ومدى حداثة التقييمات).
- قدرة الجهات المسؤولة عن إعداد الإحصاءات على الحصول على إرشادات متخصصة بشأن جودة إحصاءاتها واستراتيجيات تحسين إنتاج البيانات.
- إجراء مراجعات دورية لتحديد الخطوات اللازمة للمحافظة على متطلبات الجودة.

صفر-4-3 تطبيق عمليات تتناول اعتبارات الجودة في تخطيط البرنامج الإحصائي.

- 1- مراعاة مسائل الجودة (بما في ذلك المفاضلات الضمنية والصريحة بين أبعاد الجودة) عند تخطيط البرنامج الإحصائي.
- معالجة مسائل تتعلق بالجودة، كالمسائل التالية، بصراحة وأخذها في الحسبان في عملية تخطيط برنامج العمل:
 - تحسينات الجودة التي يتم تحديدها أثناء المراقبة المستمرة وفي المراجعات الدورية؛
 - ردود الأفعال الواردة من مستخدمي البيانات بشأن معايير الجودة واحتياجات البيانات الجديدة وما ينشأ منها مع الوقت؛
 - المفاضلات بين أبعاد الجودة (مثل توافر الموارد، وحسن التوقيت، والدقة/الموثوقية).

1- ضمانات الموضوعية

– الالتزام التام بمبدأ الموضوعية في جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

1-1 الكفاءة المهنية

– استرشاد السياسات والممارسات الإحصائية بالمبادئ المهنية.

1-1-1 إنتاج الإحصاءات على أساس من التجرد.

1-1-1-1 توافق شروط أو ظروف إنتاج الإحصاءات مع الاستقلالية المهنية.

- وجود قانون أو نص رسمي آخر يدعم الاستقلالية المهنية عن طريق ما يلي على سبيل المثال:
 - معالجة الحاجة العامة إلى تمتع الأجهزة المنتجة للبيانات بالاستقلالية المهنية (مثل النص بوضوح على الاستقلالية المهنية في الاضطلاع بالوظائف الإحصائية والتسليم بأهمية الاستقلالية المهنية)؛
 - منع تدخل الجهات الأخرى، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، في إعداد و/أو نشر المعلومات الإحصائية؛
 - ضمان دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها (مثل عدم تزامن مدة الولاية عادة مع مدة ولاية الحكومة القائمة؛ وتعيين أو إقصاء رئيس الجهاز من خلال إجراءات تتسم بالشفافية مع التركيز على المؤهلات والأداء المهنيين).

- في حالة عدم وجود أي قانون أو نص رسمي يدعم الاستقلالية الرسمية،
 - الإقرار الواضح بأهمية تقاليد أو ثقافات الكفاءة المهنية لموثوقية النتائج الإحصائية (مثل فهم الآخرين، بما في ذلك الهيئات الحكومية الأخرى، لأهمية عدم التدخل)؛
 - دعم الاستقلالية المهنية للجهاز الإحصائي من خلال اختيار رئيس الجهاز ومدة ولايته وترتيبات الإبلاغ التي يتبعها.

2- تشجيع الكفاءة المهنية ودعمها بهمة داخل المنظمة.

- استناد التعيين والترقية إلى الاستعداد و/أو الخبرة المناسبة في مجال الإحصاءات (مثل مجال أساليب اختيار العينات أو المجال موضوع البحث).
- توفير التدريب المنهجي (بالاستعانة بالخبراء الداخليين والخارجيين) والتدريب أثناء الخدمة على المنهجية وأساليب إعداد البيانات، بما في ذلك المشاركة في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والحلقات التدريبية التطبيقية التي ترتبها المنظمات الإقليمية والدولية لإثراء المعرفة بالممارسات الإحصائية وتوفير سهولة الاطلاع على الدراسات المتخصصة.
- وجود عمليات وأنشطة في مكان العمل تشجع ثقافة الكفاءة المهنية (مثلا، عن طريق الإجازة المهنية المتخصصة للعاملين، ومراجعة النظراء للعمل الإحصائي، وتقدير مؤلفي دراسات المنهجية، وتنظيم المحاضرات والمؤتمرات، والدعم المؤسسي للأجهزة المتخصصة).
- تشجيع البحوث والتحليلات (بما في ذلك ما يتناول مبررات اختيار المنهجيات) ونشرها شريطة الخضوع للمراجعة الداخلية وغيرها من العمليات الرامية إلى الحفاظ على سمعة الجهاز المعني من حيث الكفاءة المهنية.

2-1-1 الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار المصادر والأساليب الإحصائية واتخاذ قرارات النشر.

1- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اختيار مصادر البيانات والأساليب الإحصائية.

- الاستناد في اختيار البيانات المصدرية (مثلا من خلال المفاضلة بين المسوح، أو بين المسوح والسجلات الإدارية أو بين جمع البيانات والسجلات الإدارية) إلى أهداف القياس واحتياجات البيانات.

2- الاسترشاد بالاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالنشر.

- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات نشر البيانات.
- الاستناد إلى الاعتبارات الإحصائية فقط عند اتخاذ قرارات بشأن توقيت النشر ووسائل الإعلام والجوانب الأخرى للنشر.

3-1-1 تخويل الكيان الإحصائي المختص حق التعقيب على التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.

1- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بالتعقيب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها.

- سعي الجهاز المنتج للبيانات إلى تقادي التفسير الخاطئ للإحصاءات أو سوء استخدامها وذلك بتقديم مواد تفسيرية أو عقد اجتماعات إعلامية (مع وسائل الإعلام مثلا).
- وجود سياسة رسمية أو تقاليد راسخة للتعامل مع التفسير الخاطئ للإحصاءات وسوء استخدامها.
- اضطلاع الجهاز المنتج للبيانات بما يلي:
 - مراقبة التغطية الإعلامية لبياناته (خدمة توفير القصص الصحفية)،
 - التعقيب العلني وفي الوقت المناسب على التفسير الخاطئ لإحصاءاته أو سوء استخدامها في وسائل الإعلام أو أي منتديات أخرى.

2-1 الشفافية

– شفافية السياسات والممارسات الإحصائية.

1-2-1 السماح باطلاع الجمهور على شروط جمع الإحصاءات ومعالجتها ونشرها.

- 1-1-1 -1 **توافر معلومات للجمهور عن شروط إعداد السلاسل الإحصائية ونشرها، بما في ذلك الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها، وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ، وغير ذلك من السمات الأساسية.**
- اقتباس مواد مأخوذة من القانون الإحصائي، وغيره من الوثائق ذات الصلة بشأن شروط إعداد الإحصاءات الرسمية، ونشر تلك المواد في مطبوعات الجهاز المعني و/أو موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت. وقد تشير تلك الشروط إلى الالتزام بإعداد الإحصاءات ونشرها وسرية بيانات فرادى الجهات القائمة بالإبلاغ وغير ذلك من السمات الأساسية (مثل مدونات قواعد السلوك التي يتم بموجبها إعداد الإحصاءات الرسمية ونشرها، وعملية الموافقة على نشر البيانات، وإجراءات تعيين رئيس الجهاز المنتج للبيانات وإقصائه).
- قيام الجهاز المنتج للبيانات بجهود نشطة ومستمرة من خلال الخطب العامة وغيرها من التجمعات للتعريف بالشروط التي يعمل بموجبها.
- تحديد المصدر الذي يمكن الحصول منه على مزيد من المعلومات عن جهاز إنتاج البيانات ومنتجاته في المطبوعات الإحصائية.

1-2-2 التحديد العلني للجهات الحكومية المصرح لها بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.

1- اطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها.

- اطلاع الجمهور على التصريح للجهات الحكومية بالاطلاع على الإحصاءات قبل نشرها من حيث من يحق لهم الاطلاع على الإحصاءات والفترة الزمنية التي يمكنهم خلالها الاطلاع عليها قبل النشر.

1-2-3 الإشارة الواضحة لمنتجات الهيئات/الوحدات الإحصائية باعتبارها صادرة عنها.

1- التحديد الواضح للمنتجات الإحصائية حتى يكون الجمهور على علم بمسؤولية جهاز إنتاج البيانات.

- التحديد الواضح للبيانات المنشورة على الجمهور باعتبارها البيانات الصادرة عن جهاز إنتاج البيانات (مثل الاسم والشعار والعلامة المميزة).
- تحديد الجزء الذي يكون جهاز إنتاج البيانات مسؤولا عنه في حالة المنشورات المشتركة (مثل التمييز بوضوح بين الإحصاءات وتفسير السياسات).
- طلب جهاز إنتاج البيانات عزو إحصاءاته إليه عند اقتباسها.

1-2-4 إصدار إشعار مسبق بأي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

1- اطلاع مستخدمي الإحصاءات مسبقا على أي تغييرات رئيسية في المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

- إشعار الجمهور مسبقا (مثلا عن طريق مقالات في النشرات، أو الاجتماعات الإعلامية، أو النشرات الصحفية) عند إدخال تغييرات رئيسية على المنهجية أو البيانات المصدرية أو الأساليب الإحصائية.

1-3-3 المعايير الأخلاقية

– استرشاد السياسات والممارسات بالمعايير الأخلاقية.

1-3-1 وجود مبادئ توجيهية لسلوك العاملين ومعرفة جميع العاملين بها معرفة تامة.

1- إعداد مجموعة واضحة من المعايير الأخلاقية.

- وجود مبادئ توجيهية واضحة تحدد السلوك السليم في حالة تعرض الجهاز المنتج للبيانات أو العاملين فيه لأي تضارب محتمل بين المصالح.
- وجود مبادئ توجيهية واضحة تربط بين الأخلاقيات والعمل الذي يقوم به العاملون (مثلا فيما يتعلق بتحاشي سوء استخدام الإحصاءات وسوء عرضها (راجع أيضا البند 1-1-3)).
- وجود ثقافة قوية محافظة على المعايير الأخلاقية تثبط التدخل السياسي.

2- اطلاع العاملين على المعايير الأخلاقية.

- إقرار الإدارة بدورها كمثال يحتذى به وحرصها على اتباع المعايير.
- اطلاع العاملين الجدد على المعايير عند انضمامهم للهيئة المعنية.
- تذكير العاملين بالمعايير بصفة دورية (مثلا في التدريب الذي يحصلون عليه، وفي التعاميم التي تصدر لهم، أو عن طريق مطالبة العاملين بصفة دورية بالتأكد مجددا على الممارسات الأخلاقية، أو التقيد بسياسة منع تضارب المصالح).

2- سلامة المنهجية

- اتباع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا في وضع الأساس المنهجي للإحصاءات.

يتم تقييم بُعد السلامة المنهجية على أساس المبادئ التوجيهية الموضحة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 أو النظام الأوروبي للحسابات لعام 1995 ودليل مؤشر أسعار المنتجين الجاري وضعه والذي تتوفر مسودة فصوله على الموقع الإلكتروني التابع لصندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت والخاص بذلك الدليل. وتستخدم هذه المطبوعة المفاهيم والتعاريف الواردة في نظام الحسابات القومية كمبادئ توجيهية فيما يتعلق بالتغطية والتقييم، بينما تستخدم الطرق والإجراءات الواردة في دليل مؤشر أسعار المنتجين كمبادئ توجيهية لأغراض إعداد هذا المؤشر.

ويعتبر نظام الحسابات القومية لعام 1993 والنظام الأوروبي للحسابات لعام 1995 بديلين يستعاض عن أي منهما بالآخر حيثما ترد الإشارة في هذه الوثيقة إلى نظام الحسابات القومية لعام 1993.

1-2 المفاهيم والتعاريف

- توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة مع الأطر الإحصائية المتعارف عليها دوليا.

1-1-2 توافق المفاهيم والتعاريف التي يتضمنها الهيكل العام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1- توافق المفاهيم والتعاريف المستخدمة في إعداد مؤشر أسعار المنتجين بشكل عام مع المبادئ التوجيهية الموضحة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 ودليل مؤشر أسعار المنتجين.

نظام الحسابات القومية لعام 1993 هو الأساس المتبع فيما يتعلق بتحديد الأوزان الترجيحية للمخرجات في المؤشر في حالة مؤشر أسعار المنتجين² وكذلك، حيثما ينطبق، تحديد الأوزان الترجيحية للمدخلات الوسيطة في مؤشرات الأسعار في حالة مؤشرات أسعار المدخلات والمخرجات الوسيطة حسب مرحلة التجهيز.

² مفهوم الترجيح في حالة مؤشر أسعار المنتجين هو المخرجات السوقية من السلع والخدمات مكتملة التجهيز (السلع والخدمات التي يمكن بيعها بأسعار ذات دلالة اقتصادية - وغالبا ما جرى العمل على تعريفها بأنها تغطي على الأقل نصف تكلفة إنتاج الوحدة منها). وتعرف المخرجات السوقية في نظام الحسابات القومية لعام 1993 بأنها تتألف مما يلي:
- المبيعات والمقايضة

- التغير في مخزونات المخرجات من السلع السوقية المعدة للبيع، باستثناء مكاسب الحيازة
- التغير في مخزونات السلع مكتملة التجهيز
- صافي تراكم مخزونات الأعمال قيد الإنجاز

أما المفاهيم والتعاريف الواردة في دليل مؤشر أسعار المنتجين (قيد الإعداد) فهي الأساس المتبع فيما يتعلق بتعريف أو تعيين فرادى السلع والخدمات التي يجب قياس أسعارها دورياً.³

2- إعداد تقديرات المخرجات عند مستوى ملائم من تفاصيل بيانات الصناعات والسلع.

- تفاصيل بيانات الصناعات
 - على مستوى جميع أقسام التصنيف (مثل مستوى الرقمين في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC))، ومن المفضل أن يكون على مستوى المجموعة (الثلاثة أرقام) أو مستوى الفئة (الأربعة أرقام).
 - تفاصيل بيانات الصناعات على مستوى أهم فئات الجدولة في التصنيف المستخدم (مثل مستوى الرقم الواحد في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية).
- تفاصيل بيانات السلع
 - على مستوى أهم فئات الجدولة في التصنيف المستخدم (مثل مستوى الرقم الواحد في نظام التصنيف المركزي للمنتجات (CPC)).
 - على مستوى مجموعات وفئات التصنيف كلها أو بعضها (مثل مستويات الرقمين والثلاثة أرقام والأربعة أرقام والخمسة أرقام في نظام التصنيف المركزي للمنتجات).
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن المفاهيم والتعاريف المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

2-2 النطاق

– توافق النطاق مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1-2-2 اتساق النطاق بشكل عام مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1- اعتبار نطاق مؤشر أسعار المنتجين بشكل عام هو أقصى كسر ممكن عملاً من مجموع مخرجات المنشآت/المشروعات المقيمة.

- يغطي مؤشر أسعار المنتجين الأنشطة الرئيسية في التعدين والصناعات التحويلية وأقصى قدر ممكن من بقية أنشطة الإنتاج من المشروعات المقيمة.
 - تتألف التغطية الأساسية لمؤشر أسعار المنتجين من الأنشطة الرئيسية في التعدين والصناعات التحويلية.
 - تشمل تغطية الصناعات التغطية الأساسية زائداً الطاقة (الكهرباء والبخار والغاز الطبيعي) والماء.

- المخرجات من السلع والخدمات السوقية التي تنتج للاستعمال النهائي الذاتي أو لتكوين رأس المال الثابت الذاتي (على النحو المذكور في الفقرة الفرعية 2-2-2 أدناه). والمخرجات السوقية من السلع مكتملة التجهيز هي المخرجات السوقية ناقصاً الأعمال قيد الإنجاز.

³ ويؤخذ في الاعتبار عند تحديد المواصفة الإحصائية عوامل من بينها ليس فقط خصائص المنتجات المعنية بل أيضاً خصائص المعاملات التي ترتب أثراً كبيراً على السعر. وتعتبر خصائص المعاملة مهمة، مثلاً، في تحديد السلع والخدمات المباعة من خلال تقديم الائتمان للتجارة بمدد مختلفة بين وحدات تابعة لنفس المشروع أو مشروعات ذات صلة، وعلى أساس غير المنافسة، بما يسمى أسعار التحويل.

- يمكن اعتبار مؤشرات أسعار المخرجات في حالة نشاط الزراعة و/أو الحراجة وصيد الأسماك والتشبيد داخلية في نطاق مؤشر أسعار المنتجين، رغم أنه يتم في بعض الأحيان تحديد كل منها بصورة منفصلة عند إنتاج بياناتها في النظم الإحصائية الوطنية.
- تعتبر خدمات الأعمال والخدمات الأخرى (مثل التجارة والتمويل والنقل، إلخ) داخلية في نطاق هذا المؤشر ويجوز استهدافها كقطاعات في حالة التوسع مستقبلاً إذا لم تكن مغطاة في مؤشرات منشورة.

2- تعيين حدود الوحدات التي يتألف منها الاقتصاد وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993.

- تعتبر جميع المشروعات السوقية المقيمة⁴ داخلية في نطاق مؤشر أسعار المنتجين. وينبغي الإشارة إلى الانحرافات. وينبغي على وجه الخصوص إدراج ما يلي ضمن نطاق هذا المؤشر:
 - المناطق الحرة/المخازن الجمركية/المصانع التي تديرها مشروعات خارجية (أوفشور) وتكون خاضعة للمراقبة الجمركية.

3- إتاحة الفروق في نطاق التغطية بين مؤشر أسعار المنتجين ونظام الحسابات القومية لعام 1993 للاطلاع العام وإعلام مستخدمي الإحصاءات بها.

- ينبغي الإشارة إلى درجة تغطية مؤشر أسعار المنتجين للبند التي تدرج ضمن المخرجات التالية في النطاق لأغراض قياس المخرجات السوقية في نظام الحسابات القومية:⁵
 - إنتاج السلع السوقية بغرض البيع، ويتألف مما يلي:
 - المبيعات
 - التغير في مخزونات المخرجات
 - إنتاج السلع السوقية للحساب الذاتي بغرض الاستهلاك النهائي الذاتي⁶
 - مخرجات السلع السوقية الموجهة لتكوين رأس المال الثابت للحساب الذاتي⁷
 - السلع السوقية غير القانونية المباعة لمشتريين راغبين في شرائها
 - إنتاج الخدمات السوقية بغرض البيع
 - إنتاج خدمات مختارة بغرض الاستهلاك النهائي الذاتي⁸
 - إنتاج خدمات لتكوين رأس المال الثابت للحساب الذاتي⁹
 - الخدمات السوقية غير القانونية المباعة لمشتريين راغبين في شرائها
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن النطاق المذكور أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

3-2 التصنيف/التقسيم القطاعي

- ⁴ المشروعات السوقية هي وحدات مؤسسية يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج مخرجات سوقية جري العمل على تعريفها في أغلب الأحيان بأن مخرجاتها السوقية تغطي 50% على الأقل من مجموع قيمة مخرجاتها.
- ⁵ راجع الملاحظات الخاصة بالفقرة الفرعية 2-1-1-1 المتعلقة بتعريف المخرجات السوقية. وقد يكون البند واقعا داخل النطاق لأغراض القياس بصرف النظر عن التغطية المتحققة بالفعل.
- ⁶ تضم على سبيل المثال المنتجات الزراعية لمشروع زراعي تابع لأسرة غير ذي شخصية اعتبارية والموجهة إلى استهلاك المالكين والعاملين فيه وأسرهم.
- ⁷ تضم إنتاج المعدات والهيكل السكنية أو غير السكنية الموجه للاستعمال الذاتي.
- ⁸ كما سلف ذكره، أهم ما تضمه هو خدمات تأجير العقارات التي تنتجها للاستعمال النهائي الذاتي الأسر المالكة الشاغلة للمباني السكنية.
- ⁹ أهم ما تضمه هو إنتاج خدمات التشييد وخدمات تركيبات رأس المال الثابت الموجهة للاستعمال النهائي الذاتي، وخدمات البحث والتطوير، والأعمال الترويجية أو الأدبية أو الفنية الأصلية.

– توافق نظم التصنيف والتقسيم القطاعي مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1-3-2 اتساق نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المستخدمة إلى حد كبير مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1- توافق التصنيف والتقسيم القطاعي المستخدمين في إعداد مؤشر أسعار المنتجين عموماً مع النظم المحبذة دولياً.

- اتباع نظام الحسابات القومية في تصنيف ما يلي:
 - الوحدات المؤسسية
 - المعاملات.
- استخدام التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC) أو التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية داخل الجماعات الأوروبية (NACE) أو تصنيف وطني متوافق للصناعات (مشتق أو ذي صلة على سبيل المثال) من أجل تصنيف النشاط الرئيسي (أو الصناعة الرئيسية) للمنشآت والمشروعات المعنية.
- استخدام نظام التصنيف المركزي للمنتجات (CPC) أو تصنيف المنتجات حسب النشاط (CPA) أو تصنيف وطني متوافق للمنتجات (مشتق أو ذي صلة على سبيل المثال) من أجل تصنيف المنتجات.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن نظم التصنيف/التقسيم القطاعي المذكورة أعلاه (راجع أيضاً البند 5-1-2).

4-2 أساس القيد

– تقييم الأرصدة والتدفقات وقيدتها طبقاً للمعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1-4-2 استخدام أسعار السوق لتقييم التدفقات والأرصدة.

1- توافق قواعد التقييم المستخدمة في قيد التدفقات والأرصدة مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- فيما يتعلق بالنواتج (لأغراض الأوزان الترجيحية لمؤشر أسعار المنتجين)
 - تقييم المخرجات السوقية بالأسعار الأساسية/أسعار المنتجين
 - تقييم المخرجات الموجهة للاستعمال الذاتي بمكافئات أسعار السوق
- فيما يتعلق بالاستهلاك الوسيط (لأغراض الأوزان الترجيحية لمؤشرات أسعار المدخلات ومؤشرات أسعار المخرجات حسب مرحلة التجهيز)
 - إدراج هوامش النقل في تقييم الاستهلاك الوسيط
 - إدراج ضرائب المبيعات وضرائب الإنتاج والاستهلاك المخصصة، في حالة فرضها، في تقييم الاستهلاك الوسيط
 - إدراج ضرائب القيمة المضافة، في حالة تطبيقها، في تقييم الاستهلاك الوسيط مع استبعاد الجزء المسنق من تلك الضرائب.

- اشتمال المواصفات الإحصائية الخاصة بالمنتجات على خصائص المعاملات، مثل تقييم المعاملات التي تتم بين وحدات تابعة لنفس المشروع بأسعار التحويل.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن مبادئ التقييم المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

2-4-2 القيد على أساس الاستحقاق.

1- توافق قواعد التوقيت المستخدمة في قيد التدفقات مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- على وجه الخصوص، قيد مخرجات الخدمات والسلع مكتملة التجهيز والأعمال قيد الإنجاز في الفترة التي يتم إنتاجها فيها.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن مبدأ القيد وفق أساس الاستحقاق المذكور أعلاه (راجع أيضا البند 5-1-2).

2-3-4 اتساق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي عموما مع المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دوليا.

1- توافق إجراءات القيد الإجمالي/الصافي مع نظام الحسابات القومية لعام 1993.

- وضع صافي الأوزان الترجيحية وفق إجراءات نظام الحسابات القومية في حالة إنتاج مؤشرات حسب مرحلة التجهيز.
- قيد المعاملات التي تتم بين المنشآت التابعة لنفس المشروع على أساس إجمالي.
- المراجعة المستمرة للانحرافات عن الإجراءات المذكورة أعلاه (راجع أيضا البند 5-2-1).

3- الدقة والموثوقية

سلامة البيانات المصدرية والأساليب الإحصائية، وتصوير المخرجات الإحصائية للواقع بالقدر الكافي.

3-1 البيانات المصدرية

– كفاية البيانات المصدرية المتاحة كأساس لإعداد الإحصاءات.

3-1-1 الحصول على البيانات المصدرية من برامج شاملة لجمع البيانات تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد.

1- ملاءمة برامج جمع البيانات المستخدمة في إعداد إحصاءات أسعار المنتجين.

- المراجعة المستمرة لمصادر البيانات من أجل ضمان شمول برنامج جمع البيانات.
- كفاية مصادر البيانات المتعلقة ببرنامج جمع البيانات بوجه عام لإعداد الإحصاءات.
- تكملة عملية إعداد البيانات الأساسية بالمعلومات المأخوذة من مصادر أخرى متوافرة.

2- جمع إحصاءات سنوية عن طريق برنامج منتظم لمسوح المنشآت/المشروعات من أجل إعداد الأوزان الترجيحية للمخرجات في مؤشر أسعار المنتجين، والأوزان الترجيحية للمدخلات الوسيطة (مؤشرات أسعار المدخلات ومؤشرات أسعار المخرجات حسب مرحلة التجهيز) والأوزان الترجيحية للمنتجات.

- وجود سجل لمنشآت الأعمال شامل ويعكس أحدث التطورات يكون أساس المسوح بالعينة التي تجرى على وحدات الأعمال.
- وجود إجراءات ملائمة للتحديث المستمر للسجلات (بما في ذلك إضافة وحدات جديدة، وحذف وحدات انتهى وجودها وإثبات عمليات الدمج وتغيير النشاط).
- توافر أطر عينات شاملة وحديثة (مثل وجود قوائم تعداد تعكس أحدث التطورات بإضافة عمليات التسجيل الجديدة) في حالة عدم سجل لمنشآت الأعمال.
- توافر إطار عينة مساحية حديث.
- اشتغال الإطار على المشروعات غير ذات الشخصية الاعتبارية التابعة للأسر.
- ضمان التمثيل السليم للمجتمع المستهدف عند تصميم العينة، واشتغال العينة على قسم ملائم يضم الشرائح المعدودة والممثلة في العينات بصورة كاملة.
- التحديث المنتظم لعمليات اختيار العينات، خصوصاً فيما يتعلق بالمستويات المقبولة لأخطاء العينة.
- وضع استبيانات المسوح وفق مبادئ تصميم سليمة (مثل إخضاع الاستبيانات للاختبار الميداني/ التجريبي، وإجراء دراسات الملاحظة (observation studies) أثناء تصميم استبيانات المسوح)، ومراجعة تلك الاستبيانات بانتظام لمراعاة الظروف المتغيرة، وإجراء اختبار قبلي للتغيرات المقترح إدخالها ضماناً للفعالية.
- شمول تغطية المنتجات أو، في حالة عدم توافر ذلك، استناد عمليات الاستبعاد إلى معايير لا تنتقص من تمثيل المسح أو فائدته.
- شمول تغطية المسح للأنشطة (من حيث القيمة المضافة) داخل كل مجموعة صناعية رئيسية (مثل مستوى الرقم الواحد في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية).

3- جمع إحصاءات شهرية أو ربع سنوية عن طريق برنامج منتظم لمسوح المنشآت/المشروعات من أجل إعداد مؤشر أسعار المنتجين حسب الأنشطة وحسب المنتجات وحسب مرحلة التجهيز.

- شمول تغطية المنتجات أو، في حالة عدم توافر ذلك، استناد عمليات الاستبعاد إلى معايير لا تنتقص من تمثيل المسح.
- جودة تغطية المسح للأنشطة (من حيث القيمة المضافة) داخل كل مجموعة صناعية رئيسية (مثل مستوى الرقم الواحد في التصنيف الدولي الصناعي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية) (أكثر من 80%).

- تمثيل إجراءات تصميم العينة والتقدير لمجتمع المسح، واستخدام أساليب المعاينة العشوائية العلمية.
- التحديث المنتظم لعمليات اختيار العينات، خصوصاً فيما يتعلق بالحفاظ على المستويات المقبولة لأخطاء العينة.
- توافر تفاصيل في البيانات التي يتم جمعها تكفي لاشتقاق مؤشر أسعار المنتجين عند مستوى الثلاثة أرقام الخاص بالصناعات ومستوى الأربعة أرقام الخاص بالمنتجات بالنسبة للقطاعات التي يغطيها المؤشر.
- 4- إجراء مسح/تعدادات دورية (كل سنتين أو أكثر) للمخرجات والاستهلاك الوسيط على أساس منتظم.
- تضم هذه، على الأقل، مسوحا/تعدادات شاملة لما يلي:
 - المنشآت/المشروعات
 - السكان/الأسر
 - الزراعة/الماشية
- تمثيل إجراءات تصميم التعداد/العينة والتقدير للمجتمع الإحصائي تمثيلاً ملائماً.
- 5- **علانية برامج جمع البيانات بالقدر الكافي وسماحها بالتنوع لاستيعاب التطورات الجديدة في مصادر البيانات.**
- متابعة الصحافة والدراسات البحثية للحصول على معلومات عن الأسعار لتضمينها في الإحصاءات/السجلات.
- عقد اجتماعات دورية مع المنتجين ومجتمع الأعمال من أجل تحديد التطورات الجديدة التي يتعين أخذها في الحسبان في نظام إعداد مؤشر أسعار المنتجين.
- متابعة المعايير الدولية لرصد التغيرات التي يتعين أخذها في الحسبان في نظام إعداد مؤشر أسعار المنتجين.
- 3-1-2 اقتراب البيانات المصدرية بدرجة معقولة من التعاريف والنطاق والتصنيف والتقييم ووقت القيد المطلوب.
- 1- اقتراب البيانات المصدرية من التعاريف والنطاق والتصنيفات والتقييم ووقت القيد اللازمين في مؤشر أسعار المنتجين.
- اتساق البيانات المصدرية مع التعاريف والنطاق والتصنيفات في إحصاءات مؤشر أسعار المنتجين.
- اتساق البيانات المصدرية مع وقت قيد الإحصاءات وتقييمها.
- 3-1-3 **حدثة البيانات المصدرية.**
- 1- إتاحة تلقي البيانات في الوقت المناسب من خلال نظام جمع البيانات.

- ملاءمة دورية مسح جمع بيانات الأسعار وحداثته لمتطلبات نشر إحصاءات أسعار المنتجين.
- توافر بيانات في الوقت المناسب من نظم أخرى لإحصاءات الأسعار يمكن استخدام البيانات المصدرية الواردة فيها:
- أسعار المنتجات الزراعية
- أسعار المنتجات الرئيسية الأخرى أو مؤشرات أسعارها
- مؤشرات أسعار الصادرات والواردات
- إحاطة المجيبين علماً بالمواعيد المحددة للإبلاغ.
- وجود إجراءات متابعة لدى جهات إعداد البيانات لضمان تلقي البيانات المصدرية في الوقت المناسب.

2-3 تقييم البيانات المصدرية

- تقييم البيانات المصدرية بصفة منتظمة.

- 1-2-3 التقييم المنتظم للبيانات المصدرية – بما فيها بيانات التعداد السكاني والمسح بالعيينة والسجلات الإدارية – وذلك مثلاً من حيث التغطية وأخطاء العينة وأخطاء الاستجابة والأخطاء خارج المعاينة؛ ومتابعة نتائج التقييم وإتاحتها للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية.

1- التقييم المنتظم لدقة البيانات المأخوذة من المسوح.

- متابعة المعلومات المتعلقة بأخطاء المعاينة على أساس منتظم في كل مسح من المسوح التي يتم إجراؤها،¹⁰ وتوافر المعلومات المتعلقة بالأخطاء خارج المعاينة (أخطاء عمليات المسح، وجوانب التحيز الإحصائي، وازدواج عناصر في قائمة وحدات المعاينة (overcoverage) أو إسقاط عناصر منها (undercoverage)، وعدم دقة التصنيف، وأخطاء معالجة البيانات، وعدم الإجابة).
- تحديد القيم المتطرفة وغيرها من الفروق غير المعتادة في الإجابات الدورية الواردة من فرادى وحدات المسح من خلال الإجراءات المطبقة، وتأكيد القيم المتطرفة مع المجيبين وتحديث السجلات لإثبات التأكد من تلك القيم.
- تدقيق المسوح/التعدادات للتحقق من دقة فرادى بيانات المسح (مثل الرقابة على جمع البيانات من الميدان، وإجراء عمليات التحري العشوائي بعد العد، وإجراء مراجعات مستقلة).
- تقييم آثار التغييرات في الاستبيانات على تقديرات المسح.

2- التقييم المنتظم لدقة المصادر الإدارية للبيانات وغيرها من المصادر الثانوية.

- التقييم المنتظم لدقة البيانات الإدارية المتلقاة من الأجهزة الحكومية والروابط التجارية والسلطات التنظيمية، إلخ.
- 3- اتخاذ إجراءات ملاءمة لجعل البيانات المصدرية متسقة مع مفاهيم مؤشر أسعار المنتجين.

¹⁰ المقصود بذلك هو الخطأ المعياري أو معامل الاختلاف.

- تحليل البيانات المصدرية لتصحيح الإبلاغ بأقل من الواقع/عدم الدقة في الإبلاغ، وخصوصا لتحري ما يلي:
- التوافق الزمني
- الاتساق مع مصادر البيانات الأخرى ذات الصلة.

4- توفير مقياس شامل لتغير الأسعار في الأنشطة الاقتصادية التي يغطيها مؤشر أسعار المنتجين من خلال الإعداد المنتظم لذلك المؤشر.

- توافر تقدير معقول ومقبول على نطاق واسع لتغير الأسعار عن الجزء من الاقتصاد الذي لا يغطيه الإعداد المنتظم لمؤشر أسعار المنتجين (مثل المخفضات الضمنية في الحسابات القومية).
- انخفاض نسبة الجزء من الاقتصاد الذي لا يغطيه الإعداد المنتظم لمؤشر أسعار المنتجين قياسا إلى مجموع المخرجات (أقل من 10%).
- انخفاض نسبة مخرجات القطاعات التي لا يغطيها مؤشر أسعار المنتجين قياسا إلى مخرجات القطاعات الداخلة في نطاق ذلك المؤشر (أقل من 10%).

3-3 الأساليب الإحصائية

– توافق الأساليب الإحصائية المستخدمة مع الإجراءات الإحصائية السليمة.

3-3-1 استخدام أساليب إحصائية سليمة للتعامل مع مصادر البيانات عند إعداد البيانات.

1- إجراء تعديلات على البيانات المصدرية في حالة عدم اتساق المفاهيم المتبعة في إعدادها مع إحصاءات الأسعار.

- وجود إجراءات لإعداد البيانات تقلص عبء معالجة أخطاء مثل أخطاء الترميز والمراجعة والجدولة.
- قصر تعديلات سجلات الوحدات على الحالات التي تتوفر فيها مبررات واضحة لذلك (مثل حالات عدم الاستعاضة عن القيم غير المعتادة أو تعديلها ما لم يكن لذلك ضرورة واضحة) ويمكن تحديدها في مجموعات البيانات.
- الاستناد إلى إجراءات سليمة في احتساب البيانات وتعديلها لمراعاة عدم الاستجابة.
- استخدام المعلومات الثانوية ومعلومات القواعد المعيارية بصورة ملائمة في إعداد تقديرات المجتمع الإحصائي.

2- اتخاذ تدابير ملائمة لإقرار البيانات المصدرية.

- وضع إجراءات محددة لتعديل مصادر البيانات من أجل تحسين التغطية والتعاريف والتصنيفات والتقييم بما يحقق التوافق مع المبادئ التوجيهية الدولية لإعداد مؤشر أسعار المنتجين.
- اشتقاق عوامل تقدير إجمالي من العينات بطريقة علمية استنادا إلى تصميم العينة.

3- استخدام الطرق الإحصائية المتعارف عليها دوليا في معالجة مشكلة بيانات الأسعار الناقصة وإدراج منتجات جديدة تدخل ضمن نطاق مؤشر أسعار المنتجين.

- معالجة مشكلة بيانات أسعار المنتجات الناقصة بياناتها نقصا مؤقتا عن طريق ما يلي:
 - احتساب الأسعار استنادا إلى التغير في أسعار منتجات مشابهة (الطريقة المفضلة)
 - ترحيل آخر سعر مبلغ به (مع توخي الحذر في استخدام هذه الطريقة)
 - إغفال المنتج المعني من العينة (طريقة لا ينصح باستخدامها)
- احتساب أسعار المنتجات الموسمية الناقصة بياناتها.
- انتقاء بيانات منتجات الإحلال في حالة المنتجات التي تصبح غير متوافرة بصورة دائمة.
- إجراء تعديلات على الجودة (باستخدام الطرق المتعارف عليها دوليا) عند مشاهدة فروق في الجودة إحصائيا في بيانات منتجات الإحلال.
- إدراج المنتجات الجديدة في العينة عند اقتنائها نصيبا من السوق.

2-3-3 استخدام أساليب إحصائية سليمة في سياق الإجراءات الإحصائية الأخرى (تعديل البيانات وتحويلها، والتحليل الإحصائي).

1- استخدام أساليب إحصائية سليمة لمعالجة القضايا الخاصة بقياس المخرجات لأغراض الأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار المنتجين.

- تحديد الأوزان الترجيحية عن طريق استخدام قيد المخرجات على أساس إجمالي، على النحو الوارد تعريفه في نظام الحسابات القومية، أو استخدام بيانات المبيعات الإجمالية.
- الأعمال قيد الإنجاز: معاملة البنود التالية كأعمال قيد الإنجاز في حالة استخدام بيانات المخرجات:
 - المحاصيل النامية
 - الأشجار القائمة
 - أرصدة الأسماك
 - الماشية المرباة لأغراض إنتاج الأغذية
 - مشاريع التشييد الكبيرة
 - مخرجات المعدات الكبيرة¹¹
- تعديل تقييم المخزونات: تعديل بيانات المخرجات لمراعاة مكاسب/خسائر الحيازة التي تتحقق عن المخزونات في حالة استخدام بيانات المخزونات في وضع تقديرات المخرجات.
- تعديل بيانات الاستهلاك الوسيط لمراعاة مكاسب/خسائر الحيازة التي تتحقق عن المخزونات في حالة استخدام بيانات المخزونات في وضع تقديرات الاستهلاك الوسيط.

¹¹ مثل السفن والطائرات والعتاد العسكري، إلخ.

- **المساكن التي يشغلها مالكوها:** تقييم المخرجات باعتبارها القيمة الإيجارية المقدرة التي يدفعها الساكنون في سكن مماثل.
- **الأساس النقدي مقارنة بأساس الاستحقاق:** تحويل بيانات الأساس النقدي إلى بيانات أساس الاستحقاق بعزوها إلى الفترة التي تتعلق بها، لا سيما في حالة بيانات معينة تتعلق بأنشطة الحكومة:
 - الضرائب والدعوم على المنتجات
 - المتأخرات الحكومية
 - بيانات الإيرادات الحكومية
 - بيانات الإنفاق الحكومي

2- استخدام الأساليب الإحصائية المتعارف عليها دولياً في إعداد تقديرات مؤشر أسعار المنتجين.

- استخدام صيغة غير متحيزة في حساب مؤشرات المستوى الأولي (مستوى البنود) (يفضل استخدام نسبة متوسط الأسعار أو الوسط الهندسي، أما متوسط الأسعار النسبية فينبغي توخي الحذر عند استخدامه).
- استخدام إما تغير قصير الأجل في الأسعار عن الفترة السابقة وإما تغير طويل الأجل في الأسعار عن الفترة المرجعية للأسعار.
- استخدام صيغة متعارف عليها دولياً في طريقة تجميع المؤشرات الأولية للوصول إلى مستويات أعلى (مثل مؤشر لاسبيرر أو باش أو الوسط الهندسي أو فيشر).
- تطابق الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية الجارية والفترة المرجعية للأسعار في حالة المؤشر، فإن لم يتحقق ذلك يتم تعديل الأوزان الترجيحية لمراعاة تغير الأسعار للتوافق مع الفترة المرجعية للأسعار عند استحداث تلك الأوزان الترجيحية (مؤشر لو (Lowe Index))، وفي غير ذلك من الحالات يتم الإبقاء على أنصبة الإنفاق ثابتة من الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية (مؤشر يانغ (Young Index)).
- أن يكون قد تم تعديل الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية خلال السنوات السبع الماضية.
- ربط المؤشر الجديد بالمؤشر القديم باستخدام أسلوب إحصائي متعارف عليه دولياً، حسبما يوصي به دليل مؤشر أسعار المنتجين، عند استحداث أوزان ترجيحية.

4-3 تقييم البيانات الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها – التقييم المنتظم للنتائج الوسيطة والمخرجات الإحصائية وإقرارها.

1-4-3 التثبت من صحة النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمعلومات أخرى حيثما أمكن ذلك.

1- إقرار النتائج الوسيطة بمضاهاتها بمصادر البيانات المستقلة الأخرى.

- مقارنة مؤشر أسعار المنتجين حسب المنتج و/أو حسب مرحلة التجهيز بالتقديرات القابلة للمقارنة المأخوذة من مصادر أخرى مثل إحصاءات الحسابات القومية ومؤشرات أسعار الصادرات ومؤشرات أسعار الواردات.

2-4-3 تقييم الاختلافات الإحصائية في البيانات الوسيطة وتفصيها.

1- تقصي الحركات غير العادية في المؤشر والناشئة عن مشكلات محتملة في بيانات الأسعار واطلاع مستخدمي الإحصاءات على تلك الحركات.

- تقصي الحركات غير العادية في المؤشر والناشئة عن حركات كبيرة في قطاعات بعينها أو من جهات بعينها مبلغة بالبيانات وشرح تلك الحركات في وثائق وصفية مثل النشرات الصحفية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لشروط الإفصاح.

3-4-3 تقييم الاختلافات الإحصائية والمؤشرات أو المشكلات المحتملة الأخرى في المخرجات الإحصائية وتقصيها.

1- تقصي الاختلافات الإحصائية، إن وجدت، بين مؤشر أسعار المنتجين حسب النشاط الاقتصادي ومؤشر أسعار المنتجين حسب المنتج واطلاع مستخدمي الإحصاءات على تلك الاختلافات.

- تقييم الاختلافات الإحصائية الناشئة من عدم اتساق احتساب البيانات الناقصة وغيرها من المصادر الممكنة لعدم اتساق التجميع.
- إجراء التعديلات الملائمة من أجل إزالة الاختلافات الإحصائية.

5-3 دراسة التعديلات

–تتبع مسار عمليات التعديل باعتبارها مقياسا للموثوقية، وتمحيصها لاستخلاص ما قد تنطوي عليه من معلومات .

1-5-3 دراسة التعديلات وتحليلها على أساس منتظم واستخدامها داخليا للاسترشاد بها في العمليات الإحصائية (راجع أيضا البند 3-4-3).

1- إجراء دراسة التعديلات على أساس منتظم.

- تحليل التعديلات الدورية في الأوزان الترجيحية من أجل تحديد آثار تحيز الإحلال على مؤشر أسعار المنتجين.

- إجراء دراسات الاتجاهات طويلة الأجل في نمط التعديل دوريا لتحديد التعديلات المتحيزة تحيزا منتظما.

- تقصي الدراسات لمصادر الخطأ في البيانات وشرح طرق تعديل البيانات.

2- اتخاذ إجراءات لتضمين نتائج دراسة التعديلات في عملية إعداد البيانات.

- استخدام نتائج دراسة التعديلات لتحديد أفضل دورة تعديل تكون مدفوعة بوجه عام بمدى توافر مصادر البيانات الرئيسية.

- استخدام نتائج دراسة التعديلات لتحسين برامج جمع البيانات الأولية وبرامج جمع البيانات للفترات اللاحقة.

- حفظ الوثائق الملائمة عن التعديلات بصورة جيدة واشتمالها على وصف لأسباب التعديلات والطرق المستخدمة لتضمين مصادر البيانات الجديدة وطريقة تعديل البيانات.

4- المنفعة

- اتساق الإحصاءات التي تصدر بدرجة كافية من الدورية والحدثة، واتباع سياسة واضحة في إجراء التعديلات عليها.

1-4 الدورية والحدثة

- اتباع معايير النشر المتعارف عليها دوليا فيما يتعلق بالدورية والحدثة.

1-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالدورية.

- 1 اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بمعدل دورية الإحصاءات.

- إعداد مؤشر أسعار المنتجين شهريا (المعيار الخاص لنشر البيانات والنظام العام لنشر البيانات).

2-1-4 اتباع معايير النشر فيما يتعلق بالحدثة.

- 1 اتباع معايير نشر البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي (المعيار الخاص لنشر البيانات أو النظام العام لنشر البيانات) فيما يتعلق بحدثة السلاسل الإحصائية

- نشر المؤشر الشهري في غضون شهر واحد من نهاية الشهر المرجعي (المعيار الخاص لنشر البيانات).

- نشر المؤشر الشهري في غضون شهرين من نهاية الشهر المرجعي (النظام العام لنشر البيانات).

2-4 الاتساق

- اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات عبر الفترات الزمنية ومع مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى.

1-2-4 اتساق الإحصاءات داخل كل مجموعة بيانات.

- 1 اتساق السلاسل الإحصائية اتساقا داخليا.

- اتساق التقديرات الموضوعية باستخدام جميع أنماط التصنيف بمعنى عدم وجود تباين بين مجمل جميع البنود ونمط التجميع.¹²

2-2-4 اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها عبر فترة زمنية معقولة.

- 1 اتساق السلاسل الإحصائية عبر الفترات الزمنية.

¹² نمط التصنيف في حالة مؤشر أسعار المنتجين هما التصنيف حسب الصناعة والتصنيف حسب المنتج.

- توافر بيانات سلاسل زمنية متسقة تغطي فترة زمنية ملائمة (خمس سنوات على الأقل).
 - إعادة تركيب السلاسل التاريخية عن أطول فترة ماضية معقولة عند إدخال تغييرات على البيانات المصدرية والمنهجية والأساليب الإحصائية.
 - إدراج ملاحظات منهجية مفصلة تحدد وتشرح أهم الانقطاعات في السلاسل الزمنية وأسباب تلك الانقطاعات، وكذلك التعديلات التي تتم للحفاظ على الاتساق عبر الفترات الزمنية.
 - شرح التغيرات غير العادية في الاتجاهات الاقتصادية في النص التحليلي المدرج في المطبوعة المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- 3-2-4 اتساق البيانات أو إمكانية مطابقتها مع البيانات المستمدة من مصادر بيانات و/أو أطر إحصائية أخرى.

1- اتساق الإحصاءات أو إمكانية مطابقتها مع الأطر الإحصائية الأخرى.

- اتساق إحصاءات أسعار المنتجين بشكل عام مع إحصاءات الأسعار الأخرى والحسابات القومية والأطر الإحصائية الأخرى، حسب مقتضى الحال.

3-4 سياسة وممارسات التعديل

– اتباع إجراءات منتظمة ومعلنة لتعديل البيانات.

1-3-4 اتباع جدول زمني منتظم وشفاف في عمليات التعديل.

- 1- اتباع نمط واضح يتم إبلاغ مستخدمي الإحصاءات به في ممارسات التعديل (مثل تعديل بيانات التقديرات الأولية، والتعديل لمراعاة تحديث الأوزان الترجيحية، والتعديل لمراعاة التغييرات في المنهجية).

- وجود دورة تعديل محددة سلفاً ومستقرة بدرجة معقولة من سنة إلى أخرى.
- إعلان دورة التعديل للجمهور.
- شرح الأسباب التي تستند إليها الدورة (مثل مدى توفير البيانات المصدرية، وتوقيت التعديلات مع مجموعات البيانات ذات الصلة، وتوقيت إعداد وثائق السياسات الاقتصادية المهمة).
- إدراج وثائق ملائمة عن التعديلات في مطبوعة السلاسل الإحصائية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- إعلان التعديلات التي تتم خارج نطاق الدورة العادية للجمهور عندما تقتضي الضرورة إجراءها (مثلاً، بسبب اكتشاف بيانات مصدرية جديدة أو اكتشاف أخطاء).

2-3-4 التحديد الواضح للبيانات الأولية و/أو المعدلة.

- 1- إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة الأولية للبيانات المعنية.

- إعلام مستخدمي الإحصاءات، متى كانت البيانات المعنية أولية، عند نشر تلك البيانات.
- 2 **إعلام مستخدمي الإحصاءات بالطبيعة المعدلة للبيانات المعنية.**
- إعلام مستخدمي الإحصاءات، متى تم تعديل البيانات المعنية، عند نشر تلك البيانات.
- 3-3-4 **علانية الدراسات والتحليلات المتعلقة بعمليات التعديل (راجع أيضا البند 3-5-1).**
- 1 **إعلام مستخدمي الإحصاءات بنتائج عمليات تعديل الإحصاءات ودراسات التعديل.**
- قياس تعديلات الأوزان الترجيحية وتعديلات البيانات وتقييمها وشرحها في المطبوعة الإحصائية المعنية وفي قاعدة البيانات المتاحة لمستخدمي الإحصاءات.
- نشر تحليل الفروق بين البيانات المعدلة والبيانات الأولية في حالة المجملات الرئيسية للسماح بإجراء تقييم لموثوقية البيانات الأولية.
- 5 **سهولة الاطلاع**
توافر البيانات والبيانات الوصفية بسهولة وتقديم مساعدات كافية لمستخدميها.
- 1-5 **سهولة الاطلاع على البيانات**
– عرض الإحصاءات بطريقة واضحة ومفهومة، وملاءمة أشكال النشر، وإتاحة الإحصاءات على أساس محايد.
- 1-1-5 **عرض الإحصاءات بطريقة تعين على التفسير السليم والمقارنات المجدية (حسن التنسيق والوضوح في النص والجدول والرسوم البيانية).**
- 1 **تناسب عرض البيانات الإحصائية مع احتياجات مستخدميها.**
- نشر البيانات بطريقة واضحة ونشر رسوم بيانية وجدول مع البيانات لتيسير التحليل.
- نشر مجموعات بيانات ذات مستويات تفصيل مختلفة (التجزئة).
- إدراج تحليل لتطورات الفترة الجارية عند نشر البيانات.
- نشر التقديرات عند مستوى مفصل مصحوبة بسلاسل زمنية.
- نشر السلاسل الإحصائية ذات الصلة وفق شكل معدل موسميا.
- 2-1-5 **ملاءمة وسائط النشر وشكله.**
- 1 **نشر الإحصاءات في أشكال تناسب احتياجات مستخدميها.**

- نشر الإحصاءات بطرق تيسر إعادة النشر في وسائل الإعلام (مثلا، في شكل نشرة إعلامية).
- نشر إحصاءات أشمل و/أو أكثر تفصيلا أيضا في شكل مطبوع و/أو إلكتروني.
- إمكان الاطلاع على الإحصاءات الجارية والسلاسل الزمنية الأطول (ربما مقابل رسم) عن طريق قاعدة بيانات إلكترونية يديرها جهاز إنتاج البيانات المعني أو تدار نيابة عنه.

3-1-5 نشر الإحصاءات بناء على جدول زمني معن سلفا.

1- نشر الإحصاءات بناء على الجدول الزمني المعن سلفا.

- وجود جدول زمني يعلن مقدما تواريخ نشر الإحصاءات.
- نشر الإحصاءات وفقا للجدول الزمني المعن سلفا.

4-1-5 إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.

1- إتاحة الإحصاءات لجميع مستخدميها في وقت واحد.

- إعلام الجمهور بالإحصاءات الجاري نشرها وبإجراءات الاطلاع عليها (مثلا، عن طريق شبكة الإنترنت أو المطبوعات).
- إتاحة الإحصاءات بصورة متزامنة لجميع مستخدميها الراغبين في الاطلاع عليها.
- فرض حظر لمنع الإفصاح المبكر للجمهور عند إعطاء شرح مسبق للصحافة.

5-1-5 إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام عند الطلب.

1- إتاحة الإحصاءات غير المنشورة بانتظام لمستخدميها عند الطلب.

- إتاحة الإحصاءات لأغراض الاستخدام العامة عند الطلب، وذلك إضافة إلى الإحصاءات المنشورة بانتظام.
- إمكان توفير جدولة مصممة حسب رغبات المستخدم (ربما مقابل رسم) لأغراض معينة.
- إعلان توافر الإحصاءات الإضافية وإجراءات الحصول عليها.

2-5 سهولة الاطلاع على البيانات الوصفية

– إتاحة البيانات الوصفية الحديثة وذات الصلة.

1-2-5 إتاحة الوثائق المتعلقة بالمفاهيم والنطاق والتصنيفات وأساس القيد ومصادر البيانات والأساليب الإحصائية، وشرح الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.

1- إعطاء معلومات كافية من خلال البيانات الوصفية عن معنى البيانات وعن المنهجية المستخدمة في جمعها ومعالجتها.

- نشر وثيقة شاملة عن المصادر والأساليب وتحديث تلك الوثيقة بانتظام، شاملة ما يلي:
 - معلومات عن المفاهيم والتعاريف والتصنيفات ومصادر البيانات وطرق إعداد الإحصاءات، والأساليب الإحصائية، وغيرها من الجوانب والإجراءات المنهجية المهمة.
 - الاختلافات عن المعايير أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات السليمة المتعارف عليها دولياً.
 - معلومات عن مصادر المسوح، مثل خصائص المسح (معدلات الرد، ومراقبة المسح، ودراسات الأخطاء خارج المعاينة) وغيرها من سمات المسوح (الطريقة، وإطار العينة، وتصميم العينة، واختيار العينة، وأساليب التقدير والاحتساب، إلخ.) وعن طبيعة مصادر البيانات الإدارية، وأهم الروابط مع نظم البيانات الرئيسية ذات الصلة.

- مراجعة البيانات الوصفية وفق المعيار الخاص لنشر البيانات/النظام العام لنشر البيانات والمنهجيات الموجزة وفق المعيار الخاص لنشر البيانات، وغيرها من الأوصاف ذات الصلة، وتحديثها بانتظام.

- إتاحة البيانات الوصفية للاطلاع بسهولة (مثلاً، من خلال مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، أو من خلال مطبوعات إحصائية) وإدراج إشارات تبادلية في نشرات البيانات بشأن توفيرها، والإعلام الواسع عنها بغير ذلك من السبل (مثلاً، في فهارس المطبوعات).

2-2-5 تطويع مستويات التفصيل لاحتياجات الجمهور المستهدف.

1- إتاحة مختلف مستويات تفصيل البيانات الوصفية للاطلاع عليها لتلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات.

- توافر معلومات عامة عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في كتيب) تتعلق بمؤشر أسعار المنتجين وغيره من إحصاءات الأسعار (مثل كيفية تحديد موضع البيانات) وإعلان تلك المعلومات.
- توافر معلومات أكثر تخصصاً عن استخدام الإحصاءات (مثلاً، في وثائق مرجعية، أو في ورقات عمل) وإعلان تلك المعلومات.

3-5 تقديم المساعدة للمستخدمين

– إتاحة الخدمات المساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة.

1-3-5 الإعلان عن مسؤول الاتصال المختص بكل مجال.

1- تقديم المساعدة الملائمة لمستخدمي الإحصاءات.

- توافر الخدمة والمساعدة بصفة عاجلة وعلى أساس من المعرفة الواسعة لمستخدمي الإحصاءات.

- التعريف في جميع النشرات الإحصائية بمسؤولي الاتصال المختصين بالرد على الاستفسارات الواردة بالبريد أو الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني.
 - توافر مادة لتعزيز الوعي باستخدام الإحصاءات (مثلاً، للمدارس ومنشآت البحوث).
 - الإعلان الكافي عن قنوات الاطلاع التي يمكن أن يحصل العملاء على المعلومات الإحصائية من خلالها.
 - متابعة المساعدة المقدمة لمستخدمي الإحصاءات ومراجعتها بصورة دورية (مثل وقت الرد على الطلبات الواردة بالبريد الإلكتروني).
- 2-3-5 توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى على نطاق واسع، بما في ذلك توفير معلومات عن أي تغييرات.**
- 1 توفير فهارس المطبوعات والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات.**
- توفير فهارس المطبوعات والوثائق والخدمات الأخرى لمستخدمي الإحصاءات، وتحديث ذلك كله بانتظام (مثلاً، كل عام إذا لزم الأمر).
 - الإفصاح بوضوح عن أسعار المنتجات والخدمات الإحصائية وتقديم المساعدة في إصدار طلبات الشراء.